70

ورقة تقدير موقف

الميزانيّة وقانون التسويات كأدوات لتحقيق مكاسب انتخابيّة مستقبليّة

امطانس شحادة

تشرين الثاني 2025

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 70

الميزانيّة وقانون التسويات كأدوات لتحقيق مكاسب انتخابيّة مستقبليّة

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2025
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

مع اقتراب نهاية العام الحاليّ، وكما هو الحال في كلّ عام، تبدأ الحكومة الإسرائيلية بعرض برامجها الاقتصاديّة والماليّة للعام 2026 من خلال تقديم مشروع موازنة الدولة وقانون التسويات، الذي يُعَدّ بمثابة خطّة العمل الاقتصاديّة للحكومة للعام الماليّ الجديد. إلّا أنّ العام القادم يختلف عن الأعوام السابقة منذ تشكيل الائتلاف الحكوميّ في عام 2022، إذ يُصادف عام انتخابات، وتُعتبَر هذه الميزانيّةَ الأخيرةَ التي ستُقدَّم قبل التوجُّه إلى صناديق الاقتراع.

تتابع ورقة الموقف هذه ما نُشِر حتّى الآن عن قانون التسويات واقتراح الميزانيّة لعام 2026، وتدّعي أنّ الحكومة تسعى إلى استخدام الموارد والأدوات الاقتصاديّة والماليّة ضمن ما يُعْرَف بِـ "دورة الاقتصاد السياسيّة" (Political Business Cycles) أو "دورة الميزانيّة السياسيّة" (Political Budget Cycle)، من أجل جني مكاسب سياسيّة وانتخابيّة؛ إذ تسعى الحكومة إلى تحسين المؤشّرات الاقتصاديّة وخفض الضرائب من خلال أدوات الموازنة، وإن كان ذلك بطرق اصطناعيّة ومفتعلة، بهدف الاستفادة من هذا التحسُّن في الحملة الانتخابيّة.

تأتي هذه الخطوات بعد أن أقرّت الحكومة في العام الماضي سلسلة من التقليصات الماليّة، ورفعت الضرائب لتغطية الزيادة في ميزانيّة الأمن وتراجُع الإيرادات. وقد كان من بين هذه الخطوات: رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1%، وتجميد تعديل شرائح ضريبة الدخل السنويّة، وزيادة ضريبة التأمين الوطنيّ. وبينما كانت زيادة الضرائب عامّة على المواطنين كافّة في العامَيْن الماضيَيْن، فإنّ توجُّه الحكومة الحاليّ هو منح تخفيضات ضريبيّة لشرائح محدّدة وفرض ضرائب جديدة على شرائح محدَّدة أيضًا، تَعْبر من الطبقات الوسطى والمرتفعة، بحيث لا يؤدّي الأمر إلى إغضاب شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيليّ بل تُعتبر ضرائب مقبولة وأحيانًا مطلوبة.

استخدام الحكومات لأداة الموازنة والأدوات الاقتصاديّة لتحسين وضعها الانتخابيّ يُعَدّ ممارسة شائعة، كما توضّح الأدبيّات الأكاديميّة في عدّة دول. في سبعينيّات القرن الماضي، قدّم ويليام نوردهاوس نموذج "الدورة الاقتصاديّة السياسيّة"،[1] وادّعى أنّ الحكومات تسعى إلى تحسين فرص فوزها في الانتخابات المقبلة من خلال تحفيز الاقتصاد. ويَحْدث ذلك -في المعتاد- عبْر زيادة الإنفاق العامّ أو توسيع السياسة النقديّة لخفض معدَّلات البطالة ورفع معدَّلات النموّ الاقتصاديّ على المدى القريب، إضافة إلى خفض الضرائب، وإن أدّى ذلك لاحقًا إلى ارتفاع معدَّلات التضخُّم أو إلى اختلالات اقتصاديّة مؤجَّلة. وبِذا تتشكّل دورة اقتصاديّة سياسيّة زمنيّة ترتبط بالانتخابات، تُظهِر حالة ازدهار مصطنَع قبل الانتخابات يعقبها غالبًا انكماش اقتصاديّ أو تصحيحات ماليّة بعد انتهائها.

حظيت مقاربة نوردهاوس بالعديد من المراجعات البحثّية؛ فقد تناولت الدراسات اللاحقة الفروق في سلوك الأحزاب الحاكمة بناءً على هُويّتها الأيديولوجيّة -سواء أكانت أحزابًا يمينيّة أَمْ يساريّة- إلى جانب تأثير طبيعة النظام الديمقراطيّ ودرجة تجذُّره، والاختلافات بين الفترات الزمنيّة المختلفة. ورغم التباينات في النتائج والتأثيرات بحسب هُويّة الحزب الحاكم أو السياق المؤسَّسيّ، تتّفق معظم الأدبيّات الأكاديميّة على أنّ الحكومات تلجأ بالفعل إلى استخدام الأدوات الاقتصاديّة، ولا سيّما الموازنة العامّة، في سنوات الانتخابات من أجل التأثير على الناخبين وتعزيز فرصها في الفوز بالانتخابات المقبلة.[2]

1. Nordhaus, William D. (1975). The political business cycle. **The review of economic studies**, 42 (2). Pp. 169- 190.

2. Dubois, E. (2016, February 1). Political business cycles 40 years after Nordhaus. **Public Choice**, 166 (1– 2), Pp. 235– 259; Lee, Dongwon, & Min, Sujin. (2021). Defective democracy and the political budget cycle. **Journal of Comparative Economics**, 49 (4). Pp. 947– 961; Nguyen, Thanh Cong; & Tran, Thi Linh. (2023, August 16). The political budget cycles in emerging and developing countries. **Journal of Economics and Development**, 25 (3). Pp. 205– 225.

في دراسة تحليليّة شملت 88 حالة بحثيّة من عدّة دول، خلال الفترة الواقعة بين العامَيْن 2000 و2015، تناولت تأثيرَ الانتخابات على السياسات الماليّة الحكوميّة والميزانيّة، توصَّل الباحث فيليبس إلى وجود ارتفاع طفيف لكنّه ذو دلالة إحصائيّة في كلّ من الإنفاق الحكوميّ والدَّيْن العامّ قُبَيْل الانتخابات، مقابل انخفاض في الإيرادات، ولا سيّما من الضرائب، وزيادة العجز في الميزانيّة خلال الفترة نفسها.[3] ويُظهر التحليل أنّ تأثير "دورة الميزانيّة السياسيّة" يختلف باختلاف السياق المؤسَّسيّ، إذ تكون هذه التأثيرات أكثر بروزًا في الديمقراطيّات الناشئة التي تتّسم بضعف مؤسَّساتها. وقد دعّمت دراسة شموئيل هذا الاستنتاج، إذ وجدت أنّ دورات الميزانيّة السياسيّة تَظهر بشكل أكثر وضوحًا في الديمقراطيّات الهشّة والأنظمة الاستبداديّة الضعيفة، بينما تكاد تنعدم في الديمقراطيّات الراسخة أو الأنظمة الاستبداديّة المتماسكة والمستقرّة.[4]

من أبرز الأمثلة على استخدام الأدوات الاقتصاديّة لأغراض انتخابيّة حالةُ رئيس هنغاريا ڤكتور أوربان، الصديق المقرَّب إلى نتنياهو، حين أعلن قُبَيْل انتخابات عام 2022 أنّ حكومته ستُعيد ما قيمته مليارا دولار من ضريبة الدخل للعائلات في مطلع عام 2022، وأنّها تخطّط لإحداث رفع كبير في الحدّ الأدنى للأجور.[5] وعاد أوربان واستخدم "الميزانيّة الانتخابيّة» قُبَيْل انتخابات عام 2025، وذلك عبْر إعلان الحكومة خطّة اقتصاديّة تقضي بتقديم مليارات الدولارات من الإعفاءات الضريبيّة للأمّهات والمتقاعدين، على أن تُطبَّق تدريجيًّا قُبَيْل الانتخابات العامّة المقرّرة بداية عام 2026. جاء هذا في وقتٍ تراجعت فيه شعبيّة الحزب الحاكم في استطلاعات الرأي العامّ.[6]

وتبرز أيضًا حالة البرازيل قُبَيْل الانتخابات الرئاسيّة لعام 2014، إذ لجأت حكومة الرئيسة ديلما روسيف إلى زيادة ملحوظة في الإنفاق على البرامج الاجتماعيّة ومشاريع البنْية التحتيّة، في محاولة لتعزيز شعبيّتها وكسب تأييد الناخبين. وقد أدّى ذلك إلى تخلّي الحكومة فعليًّا عن هدفها ضبط عجز الموازنة في ذلك العام.[7] وفي الهند، قُبَيْل انتخابات عام 2019، تبنّت حكومة ناريندرا مودي عبْر "الميزانيّة المؤقّتة" إجراءات ماليّة توسُّعيّة واضحة، تمثّلت في تخصيص تمويلات إضافيّة لدعم المزارعين وبرامج التوظيف في المناطق الريفيّة، بغية استمالة الناخبين في تلك المناطق.[8] وفي إيرلندا، مارست الحكومة ما عُرف بِـ "ميزانيّات انتخابيّة" تحت ضغط المنافَسة السياسيّة في عام 2024، إذ أعلنت عن ميزانيّة توسُّعيّة للعام 2025 تجاوزت فيها حدود الإنفاق التي التزمت بها مسبقًا، وهو ما اعتُبِر دليلًا على محاولة كسب دعم شعبيّ قُبَيْل الاستحقاق الانتخابيّ.[9]

3. Andrew Q. Philips. (2016, September). Seeing the forest through the trees: a meta-analysis of political budget cycles. **Public Choice, Springer**, 168 (3). Pp. 313- 341.

4. Shmuel, Assaf. (2020). The political budget cycle across varying degrees of democracy. **Electoral Studies**, 68.

5. Euractiv with Reuters. (2021, September 21). Hungary's Orban launches election campaign with €1.7 billion tax refund for families. **Euractiv with Reuters**.

6. Kasnyik, Marton; Simon, Zoltan. (2025, February 27). Hungary to Miss Budget Goal Again on Pre-Election Tax Breaks. **Bloomberg**.

7. Winter, Brian; & Soto, Alonso. (2014, October 17). Rousseff's election strategy digs deeper hole for Brazil economy. **Reuters**.

8. Reuters. (2019, February 1). India faces challenges meeting 2019/20 fiscal deficit target- Moody's analyst. **Reuters**.

9. Halpin, Padraic. (2024, July 9). Ireland to break spending rule again in pre-election budget. **Reuters**.

الميزانيّة والموارد الماليّة في خدمة التحالف الحكوميّ

طرحت وزارة الماليّة في مطلع شهر تشرين الثاني مشروع قانون التسويات للعام الماليّ 2026، متضمّنًا حزمة من التعديلات والإصلاحات الضريبيّة، تشمل خفضًا وفرضًا جديدًا للضرائب، تسعى الحكومة إلى تطبيقها خلال العام القادم. وتُظهر مراجَعة هذه الاقتراحات بوضوح أنّ الحكومة الإسرائيليّة تعتمد نهجًا يقوم على توظيف الأدوات الماليّة والاقتصاديّة ذات الطابع الشعبويّ، من خلال ميزانيّة الدولة وقانون التسويات، في محاولة للتأثير على الوضع الاقتصاديّ، وإنْ على نحوٍ جزئيّ ولصالح فئات اجتماعيّة محدّدة، بما يخلق انطباعًا عامًّا بتحسُّن اقتصاديّ قُبَيْل الانتخابات. ويُتوقّع أن يسهم هذا الانطباع في التأثير على سلوك الناخبين، على أمل أن يعود ذلك بفائدة انتخابيّة على الائتلاف الحاكم، وبخاصّة على وزير الماليّة بتسلئيل سموطريتش الذي يواجه حزبه خطر عدم التمكّن من تجاوز نسبة الحسم.

خفض ضريبة الدخل

تتضمّن الحزمة المقترَحة في مشروع قانون التسويات تخفيضاتٍ ضريبيّةً تستهدف الموظّفين والعاملين من ذوي الدخل المتوسّط والمرتفع، وذلك من خلال توسيع الشرائح الضريبيّة للفئتَيْن الثامنة والتاسعة (اللتَيْن يتراوح دخل الفرد لديهما شهريًّا بين 16 ألف شيكل وَ 25 ألفًا) من سلّم الدخل، أي للفئات المتوسّطة والعليا من أصحاب الدخل.[10] وتأتي هذه التخفيضات إلى جانب مقترَحات تقضي بفرض ضرائب عامّة جديدة، ترمي إلى تمويل كلفة التخفيضات الضريبيّة المقترَحة. من المتوقَّع أن تكلّف تخفيضاتُ ضريبة الدخل للشريحتَيْن الثامنة والتاسعة خزينةَ الدولة نحو 5 مليارات شيكل سنويًّا، وَفقًا لتقديرات وزارة الماليّة.[11]

فرض ضرائب إضافيّة

في محاولة لتوفير مصادر تمويل لتعويض هذا الخفض، تقترح الوزارة فرض ضريبة على الأملاك غير المستغَلّة، تشمل الأراضيَ المخصَّصة للبناء والتي لم يجرِ تطويرها بعد، بنسبة 1.5% من قيمة الأرض سنويًّا.[12]

وقد أُعِدّ هذا المقترح استنادًا إلى توصيات لجنة مهنيّة تابعة لسلطة الضرائب وبالتنسيق مع الاقتصاديّ الرئيسيّ في وزارة الماليّة، ويرمي إلى تحقيق هدفَيْن رئيسيَّيْن هما: فرضُ ضريبة على رأس المال، نظرًا لأنّ الأراضي تُعَدّ من أندر وأغلى موارد رأس المال في إسرائيل، وتشجيعُ أصحاب الأراضي على التوقُّف عن احتفاظهم بها دون استغلال، ودفعهم إلى الإسراع في تطويرها والبناء عليها بدلًا من تجميدها بانتظار ارتفاع الأسعار.[13]

---

10. دوري، أورن. (2025، 8 تشرين الثاني). الضرائب والإصلاحات: إطلاق قانون التسويات. جلوبس. [بالعبريّة]

11. ليئور، چادي. (2025، 11 تشرين الثاني). هل فعلًا سندفع ضريبة دخل أقلّ- كلّ ما تحتاج لمعرفته عن قانون التسويات الجديد. واينت. [بالعبريّة]

12. أرلوزوروف، ميراف. (2025، 11 تشرين الثاني). وزارة الماليّة تقترح إحياء ضريبة الأملاك باستخدام الذكاء الاصطناعيّ، وهو ما قد يُلحق الضرر أيضًا بالفقراء. ذي ماركر. [بالعبريّة]

13. أليكس، كاتس؛ وإيتسكوفيتش، موطي. (2025، 12 تشرين الثاني). الدولة تُحْكِم قبضتها بكلّ قوّة على أصحاب الأراضي غير المستغَلّة. كَلْكَلِسْت. [بالعبريّة]

تشير التقديرات الاقتصاديّة إلى أنّ ضريبة الأملاك الجديدة ستُفرَض أساسًا على عدد محدود من العائلات الثريّة التي تُعَدّ من أكبر مالكي الأراضي الخاصّة في إسرائيل. لذلك يمكن اعتبار هذه الضريبة كضريبة شعبويّة تستهدف الشرائح الغنيّة التي تمتلك مِساحات كبيرة من الأراضي المُعَدّة للبناء وغير المستغَلّة، وكذلك تستهدف أجزاء من المجتمع العربيّ الذي ما زال يمتلك أراضيَ مُعَدّةً للبناء غير مستغَلّة بعد. لذلك تُعتبَر هذه الضريبة مقبولة على غالبيّة المجتمع الإسرائيليّ الذي لن يتضرّر منها. ومن المتوقّع أن تَدرّ هذه الضريبة على خزينة الدولة مليارات الشيكلات سنويًّا. ومع ذلك، تبقى هذه التقديرات نظريّة في معظمها؛ فقد كانت ضريبة الأملاك على الأراضي غير المستغَلّة تُجبى في إسرائيل حتّى عام 2000، لكنّها جُمِّدت لاحقًا بسبب مواجهة صعوبات كبيرة في التطبيق والتحصيل، وبخاصّة في ما يتعلّق بتقدير قيمة الأراضي.

وتُطرح كذلك الآن تساؤلات حول المنطق في فرض ضريبة على ملْكيّة لم تُستغلّ بعد وبالتالي لم تحقّق أيّ ربح فعليّ، وكذلك حول كيفيّة تحديد قيمة الأصل في غياب بيانات دقيقة عن سعر البيع أو الربح المحقَّق. ورغم أنّ مشروع القانون الجديد يقترح حلولًا لهذه الإشكاليّات، فإنّها تُعتبَر حلولًا ضعيفة وغير كافية. وعمليًّا، يبدو أنّ المقترَح لم ينضج بعد، ممّا يضع علامات سؤال جِدّيّة حول إمكانيّة تطبيق هذا المقترَح.

كذلك تقترح وزارة الماليّة رفع الضرائب على قِطاع السياحة، على الرغم من التراجع الحادّ في حجم السياحة الوافدة إلى إسرائيل منذ السابع من أكتوبر 2023. فقد أعادت الوزارة طرْح مقترَح إلغاء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على خدمات السياحة، وهو المقترَح ذاته الذي طُرِح العام الماضي لكنّه أُسقِطَ بسبب معارضة وزير السياحة حاييم كاتس.[14]

حتّى في حال إقرار المقترَح، تَفترض وزارة الماليّة أنّ إلغاء الإعفاء سيَدِرّ نحو 2.5 مليار شيكل من العائدات، في وقت تعاني فيه السياحة الإسرائيليّة من أزمة مزدوجة؛ وذلك نتيجة تداعيات الحرب من جهة، وارتفاع تكاليف المعيشة من جهة أخرى. ومن المؤكّد أنّ رفع أسعار خدمات السياحة بنسبة 18% لن يُسهم في ازدياد جاذبيّة إسرائيل للسائح العاديّ، وهو ما يجعل تقدير الإيرادات البالغ 2.5 مليار شيكل مُبالَغًا فيه وغير واقعيّ.[15]

وتتضمّن مقترحات الوزارة أيضًا فرض ضريبة كربون على استهلاك الوَقود في الرحلات الجوّيّة، تماشيًا مع الممارسات الدوليّة، وتعديل معدَّلات الاستهلاك المحاسبيّ للطائرات لتتوافق مع المعايير العالميّة. ستؤدّي هذه الخطوة إلى ارتفاع أسعار الرحلات الجوّيّة من إسرائيل، ومن المتوقّع أن تواجه معارضة شديدة من لوبي شركات الطيران الإسرائيليّة.

كذلك تقترح الوزارة تنفيذ إصلاح شامل في نظام الضرائب والرقابة على منتَجات التدخين السائل (السجائر الإلكترونيّة)، وذلك في سبيل الحدّ من استخدامها، وعلى وجه الخصوص بين فئة الشباب، ومكافحة السوق السوداء المحيطة بها. ووَفقًا لتقديرات وزارة الماليّة، من المتوقَّع أن تَدِرّ هذه الإصلاحات نحو نصف مليار شيكل سنويًّا لخزينة الدولة.[16]

---

14. شرعابي، ميطال. (2025، 17 تشرين الثاني). مواجهة حادّة: وزارة السياحة ضدّ وزارة الماليّة- 'إنّهم يريدون القضاء على القِطاع'. **مَعَريف**. [بالعبريّة]

15. لِفْني، ستاف. (2025، 9 تشرين الثاني). ضريبة جديدة وتحسين كفاءة ميزانيّات الأمن: الإجراءات المقترَحة في مسوَّدة قانون التسويات التي ستؤثّر على قِطاع الطيران. **چلوبس**. [بالعبريّة]

16. پيلوط، أدريان. (2025، 8 تشرين الثاني). الدولة تريد محاربة التدخين الإلكترونيّ، والاستفادة من نصف مليار شيكل سنويًّا. **كَلْكَلِسْت**. [بالعبريّة]

وَفقًا للخطّة، ستُفرض ضريبة ثابتة مقدارها شيكل واحد على كلّ ملّيمتر من سائل التبخير الإلكترونيّ، بما يتماشى مع المتوسّط المعمول به في دول منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD)، إضافة إلى ضريبة بقيمة 30 شيكلًا على كلّ جهاز تبخير، سواء أكان فارغًا أَمْ ممتلئًا. كذلك يُقترح إلغاء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السجائر الإلكترونيّة التي تُباع في مدينة إيلات.

إنشاء "سِجِلّ للشقق المؤجَّرة"

تسعى وزارة الماليّة الإسرائيليّة إلى إحياء مبادرة إنشاء "قاعدة بيانات للشقق المؤجَّرة»، وذلك عبْر فرض إلزام جديد على أصحاب العقارات بالإبلاغ عن دخلهم من الإيجار، حتّى في الحالات التي تكون فيها هذه المداخيل أقلّ من الحدّ الخاضع للضريبة.[17]

المنطق الكامن وراء هذا الإجراء -وَفقًا لوزارة الماليّة- هو أنّ إلزام جميع المالكين بالتبليغ عن دخل الإيجار سيؤدّي فعليًّا إلى زيادة تحصيل الضرائب من أصحاب الشقق الذين تتجاوز مداخيلهم سقف الإعفاء الضريبيّ، لكنّهم يتجنّبون حاليًّا دفع الضريبة مستفيدين من غياب إلزام شامل بالإبلاغ. ووَفقًا لتقديرات وزارة الماليّة، يُتوقَّع أن تَدِرّ هذه الإصلاحات زيادة في إيرادات الدولة تتراوح سنويًّا بين 50 مليون شيكل وَ 130 مليونًا خلال السنوات المقبلة.[18]

تعرّضت هذه المبادرات كلّما طُرِحت في السابق إلى إجهاض من قِبل المستويات السياسيّة، وذلك بحجّة أنّ إلغاء سقف الإعفاء الضريبيّ سيؤدّي إلى الإضرار بالمستأجِرين؛ إذ من المتوقَّع أن ينقل أصحاب الشقق عبء الضريبة إليهم، وهو ما سيتسبّب في ارتفاع أسعار الإيجارات في السوق. كذلك طُرِحت ذريعة إضافيّة مُفادُها أنّ فرض واجب التبليغ حتّى على من لا يخضعون فعليًّا للضريبة سيؤدّي إلى تعقيدات بيروقراطيّة غير ضروريّة بين المواطنين وسلطة الضرائب، دون مبرّر حقيقيّ.

مقترَح دعم قروض الإسكان في إسرائيل

ثمّة خطوة شعبويّة إضافة تنوي الحكومة اقتراحها تتعلّق بالتدخّل في ارتفاع عبء سداد الأقساط الشهريّة لقروض الإسكان ("مِشكنتا") نتيجة الارتفاع الحادّ في أسعار الفائدة خلال العام الأخير. فقد اقترح في الأشهر الأخيرة رئيس المجلس الاقتصاديّ الوطنيّ، آفي سمحون، المقرَّب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أن تقدِّم الحكومة تعويضًا ماليًّا للأُسَر المتضرّرة من ارتفاع الفائدة البنكيّة على قروض الإسكان.

يقضي المقترَح أن تتحمّل وزارة الماليّة جزءًا من عبء ارتفاع الأقساط الشهريّة الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة، وذلك من خلال تقديم تعويض ماليّ للأُسَر المتضرّرة، على أن تُموَّل هذه الميزانيّة عبْر فرض ضرائب جديدة على البنوك. ويقترح سمحون احتساب مقدار الزيادة التي طرأت على الدفعات الشهريّة للرهن العقاريّ نتيجة ارتفاع الفائدة في الجزء المتغيّر من القرض، ومن ثَمّ إعادة جزء من هذه الزيادة لأصحاب القروض، وبأثر رجعيّ يصل حتّى عشر سنوات.[19]

17. ليفي-ڤينيريب، إيلا. (2025، 8 تشرين الثاني). القيود المخطَّطة على حيازة الأموال النقديّة، والواجب الذي سيُفرَض على أصحاب الشقق المؤجَّرة. چلوبس. [بالعبريّة]

18. تسيون، هيلا. (2025، 10 تشرين الثاني). بنود الإسكان في قانون التسويات. واينت. [بالعبريّة]

19. شَكِيد-چْرِين، عَرَفاه. (2025، 13 تشرين الثاني). بنك إسرائيل يعارض مخطَّط سمحون لدعم الرهون العقاريّة: 'خالٍ تمامًا من أيّ منطق اقتصاديّ'. كَلْكَلِسْت. [بالعبريّة]

وترتكز الفكرة الأساسيّة للمقترَح على مساعدة من اشترَوا الشقق الذين حصل معظمهم على رهون عقاريّة خلال فترة كانت فيها الفائدة منخفضة. فمنذ عام 2022، ارتفعت الأقساط الشهريّة ارتفاعًا حادًّا، وفي كثير من الحالات بمقدار آلاف الشيكلات شهريًّا، وهو ما أثقل كاهل العديد من الأُسَر.

يواجه هذا الاقتراح معارضة مهنيّة شديدة من قِبل وزارة الماليّة وبنك إسرائيل، إذ طُرِح هذا الاقتراح دون التشاور مع بنك إسرائيل، بل كذلك دون دعوته للمشاركة في النقاشات المتعلّقة به، وعلى الرغم من أنّ بنك إسرائيل وكبار موظّفي وزارة الماليّة يعارضونه بشدّة. وترى وزارة الماليّة أنّ المقترَح يشكّل "خطوة تتعارض مع سياسة بنك إسرائيل النقديّة".[20] وبحسب مسؤولي الوزارة، قد يؤدّي المقترَح عمليًّا إلى إضعاف فاعليّة السياسة النقديّة. وقد يترتّب على ذلك وجودُ حاجة إلى رفع إضافيّ لأسعار الفائدة في الاقتصاد، أو الإبقاءُ على المستويات المرتفعة الحاليّة فترة أطول. كذلك يخشى كبار موظّفي وزارة الماليّة أن تؤدّي هذه الخطوة إلى المسّ باستقلاليّة البنك المركزيّ، وإلى إضعاف للمؤسّسات وإلى تقويض لفاعليّة السياسة النقديّة، وهو ما قد ينعكس سلبًا على ثقة المستثمرين.

ويأتي بعض من الانتقاد الموجَّه لمقترَح سمحون من كونه يركّز على فئة ضيّقة جدًّا من المقترضين؛ فالدعم المقترَح سيُمنح استنادًا إلى تأثير الفائدة فقط، لا إلى تأثير التضخُّم، رغم أنّ المقترضين الذين حصلوا على رهون عقاريّة مرتبطة بمؤشّر الأسعار (التضخُّم الماليّ) قد كابدوا ضررًا أكبر بكثير من غيرهم.[21]

إضافة إلى ذلك، إنّ من حصلوا على قروض مرتفعة الكلفة بغية إنشاء أعمال تجاريّة أو إدارتها، ولا سيّما أصحاب المصالح الصغيرة الذين تضرّروا بشدّة من ارتفاع الفائدة، لن يستفيدوا من هذا الإجراء. وهكذا يمكن القول إنّ المقترَح يرسم حدودًا تعسُّفيّة بين مجموعات مختلفة من المتضرّرين، رغم أنّ جميع هذه المجموعات تأثّرت بالقدر نفسه من التغيير في سعر الفائدة.[22]

أمّا بنك إسرائيل، فقد اعتبر أنّ هذا الاقتراح "خالٍ تمامًا من أيّ منطق اقتصاديّ"، ويحمل "ضررًا محتمَلًا هائلًا" على اقتصاد إسرائيل، وكذلك على صورتها ومكانتها الدوليّة.[23]

من الناحية الاقتصاديّة، أوضح بنك إسرائيل أنّ العبء الفعليّ على المقترضين لم يرتفع كبيرَ ارتفاع. فبحسب البنك، الطريقة الصحيحة لقياس هذا العبء تتمثّل في احتساب نسبة الدفعة الشهريّة للرهن العقاريّ إلى الدخل. ويُظهِر تحليل يأخذ في الاعتبار ارتفاع دخل المقترضين ومستوى ديونهم أنّ هذه النسبة لم ترتفع، بل انخفضت قبل الزيادة في أسعار الفائدة.[24]

بَيْدَ أنّ الحجج الأساسيّة ضدّ المقترَح ترتبط على وجه التحديد بالتمييز وانعدام المساواة، سواء أكان ذاك داخل مجموعة المقترضين أنفسهم أم بين فئات مختلفة من المتضرّرين. فالمقترضون الذين اختاروا إعادة تدوير الرهن العقاريّ وتمديد فترة السداد ابتغاءَ تخفيض الدفعة الشهريّة لن يكونوا مؤهَّلين للحصول على الدعم، رغم أنّهم تأثّروا بارتفاع الفائدة- شأنهم في هذا كشأن سِواهم.[25]

---

20. المرجع السابق.

21. پيلوط، أدريان. (2025، 13 تشرين الثاني). مهزلة انتخابيّة بدون بنك إسرائيل: دعم الرهن العقاريّ هو ارتجال خطير. **كَلْكَلِسْت**. [بالعبريّة]

22. شترنليخ، جِيزي؛ وإيريس، عيدان. (2025، 17 تشرين الثاني). آفي سمحون يروّج للمبادرة التي تثير قلق بنك إسرائيل، وحتّى خفض الفائدة لن يدفعه للتراجع عنها. **چلوبس**. [بالعبريّة]

23. شَكِيد-چْرِين، عَرَفاه. مرجع رقم 19.

24. المرجع السابق.

25. پيلوط، أدريان. مرجع رقم 21.

كذلك يميّز المقترَح بين أصحاب الرهن العقاريّ وفئات أخرى من المقترِضين، مثل مستخدِمي بطاقات الائتمان والقروض الاستهلاكيّة، وهي فئات سجّلت بالفعل ارتفاعًا في معدّلات خسائر الائتمان. كذلك يَفْصل المقترَح بين أصحاب الشقق الذين استفادوا من ارتفاع قيمة العقارات من جهة، والمستأجِرين الذين لم يستفيدوا من هذا الارتفاع من جهة أخرى، ورغم ذلك لن يحصلوا على أيّ دعم.[26]

خاتمة

مراجَعة المقترَحات المركزيّة في مشروع التسويات، خاصّة مقترَحات وزارة الماليّة بشأن خفض الضرائب للفئات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة المتوسّطة والعليا، عبْر توسيع درجات ضريبة الدخل لتلك الفئات، إلى جانب اقتراح تعويض الأُسَر عن الارتفاع في الأقساط الشهريّة لقروض الإسكان، مقابل فرض ضرائب على شرائح اقتصاديّة محدَّدة مثل مالكي الأراضي المخصّصة للبناء، وضرائب على قِطاع السياحة أو أصحاب الشقق المخصَّصة للإيجار -وهي فئات تُعَدّ قويّة اقتصاديًّا- بدلًا من فرض الضرائب على عموم المواطنين كما كان الحال في السنوات السابقة (مثل رفع ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة التأمين الوطنيّ)، تَوضَّحَ أنّ الحكومة تسعى في عام الانتخابات إلى كسب رضا أكبر عدد ممكن من المواطنين عبْر سياسات ماليّة وإصلاحات ضريبيّة موجَّهة، مع حصر الأعباء على أقلّ عدد ممكن من المتضرّرين.

إنّ سلوك الحكومة وقراراتها في ما يتعلّق بقانون التسويات ومقترَح الموازنة الجديدة، وبخاصّة تجاهلها المتكرّر لمواقف المهنيّين في وزارة الماليّة ولرأي بنك إسرائيل، ومن دون إعداد مهنيّ جادّ أو نقاش مؤسَّسيّ معمّق، في دولة تدّعي امتلاكها مؤسَّسات اقتصاديّة متقدّمة ومستقلّة، يعكس طابعًا ارتجاليًّا لتلك السياسات، لا نهجًا اقتصاديًّا مدروسًا. هذا النمط يعزّز الانطباع أنّ مقترَحات وزارة الماليّة تشكّل جزءًا من مسار أوسع لِما يُعْرف بِـ "الاقتصاد الانتخابيّ" الكلاسيكيّ؛ أي محاولة مكشوفة "لردّ الجميل" للناخبين من خلال تقديم شيكات ومِنَح ودعم ماليّ. وبكلمات أخرى، يمكن توصيف تلك السياسات باعتبارها رشوات انتخابيّة موجّهة إلى فئات اجتماعيّة-اقتصاديّة متعدّدة.

26. المرجع السابق.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية